

بعد خفض معدلات النمو المتوقعة من 2.6 إلى 0.2- بالمئة

«الشال»: تحول الكويت إلى النمو السالب بسبب عجزها في تبني أي سياسات إصلاح مالي واقتصادي

■ بنك الكويت الدولي

يحقق صافي أرباح

بقيمة 7.61 ملايين

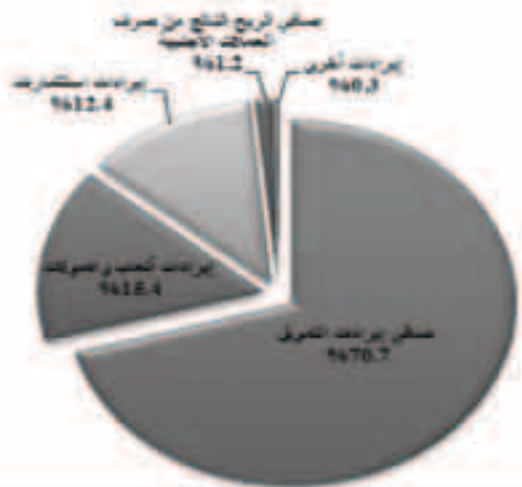
دينار للربح الأول

من العام الحالي

(الموجودات)، في الفترة نفسها من عام 2016. وبلغت نسبة إجمالي مدينو تمويل إلى إجمالي الودائع نحو 80.8% مقارنة بنحو 79.6%، بينما انخفض بند المستحق من بنوك بنحو 3.9 مليون دينار كويتي، أو بنحو 1%، وصولاً إلى نحو 389.4 مليون دينار كويتي (20.4% من إجمالي الموجودات)، مقارنة مع نحو 393.3 مليون دينار كويتي (21.3% من إجمالي الموجودات) في نهاية عام 2016، وانخفض بنحو 12.4%، أي نحو 55.2 مليون دينار كويتي، مقارنة بالفترة نفسها من العام 2016، حين بلغ نحو 444.6 مليون دينار كويتي (24.9% من إجمالي الموجودات)، وتشير الأرقام إلى أن متطلبات البنك (من غير احتساب حقوق الملكية) قد سجلت ارتفاعاً بلغت قيمته 66.5 مليون دينار كويتي، أي ما نسبته 4.2% لتصل إلى نحو 1.657 مليار دينار كويتي، مقارنة بنحو 1.591 مليار دينار كويتي بنهاية عام 2016، وحلقت ارتفاعاً بنحو 121.6 مليون دينار كويتي، أي بنسبة نحو 7.9% عند المقارنة بما كان عليه ذلك الإجمالي في نهاية الربع الأول من العام الفائت، وبلغت نسبة إجمالي للمطلوبات إلى إجمالي الموجودات بنحو 86.8% مقارنة بنحو 86.2%، وتشير نتائج تحليل البيانات المالية المحسوبة على أساس سنوي إلى أن جميع مؤشرات ربحية البنك سجلت ارتفاعاً، مقارنة مع الفترة نفسها من عام 2016، إذ ارتفع مؤشر العائد على معدل حقوق المساهمين الخاص بيساهمي البنك (ROE) إلى نحو 12.1%، مقارنة بنحو 11%، وارتفع العائد على معدل رأسمال البنك (ROC) إلى نحو 29.4%، مقارنة بنحو 26%، وارتفع، أيضاً، مؤشر العائد على معدل الموجودات البنك (ROA) إلى نحو 1.6% مقارنة مع نحو 1.5%، وارتفعت ربحية السهم (EPS) إلى نحو 8.1 فلس مقارنة بنحو 7.2 فلس، وبلغ مؤشر مضاعف السعر /الربحية (P/E) نحو 7.3 مرة، مقارنة مع نحو 6.8 مرة، وتحقق ذلك نتيجة ارتفاع السعر السنوي، للسهم وبنسبة 21.4% مقارنة بمستوى سعره في 31 مارس 2016، مقابل ارتفاع أقل لربحية السهم الواحد (EPS) بنحو 12.8% عن مستواها في نهاية مارس 2016. وبلغ مؤشر مضاعف السعر / القيمة الدفترية (P/B) نحو 1 مرة مقارنة مع 0.8 مرة في للفترة نفسها من العام السابق.

الكويت كان أداء بورصة الكويت، خلال الأسبوع الماضي (أربعة أيام تداول بمثابة الإسراء والمعرج)، أقل نشاطاً، حيث انخفضت مؤشرات كل من قيمة الأسهم المتداولة، وكمية الأسهم المتداولة، وعدد الصفقات المبرية، وقيمة المؤشر العام، وكانت قراءة مؤشر الشال (مؤشر قيمة) في نهاية تداول يوم الأربعاء الماضي، قد بلغت نحو 382.3 نقطة، وبانخفاض بلغ قيمته 5.7 نقطة، ونسبته 1.5% عن إقفال الأسبوع الذي سبقه، بينما ارتفع بنحو 19.3 نقطة، أي ما يعادل 5.3% عن إقفال نهاية عام 2016.

إجمالي الإيرادات التشغيلية في الربع الأول 2017



رسم بياني يوضح إجمالي الإيرادات التشغيلية للبنك الدولي

صندوق النقد الدولي يتوقع للاقتصاد العالمي أن ينمو في 2017 بنحو 3.5 في المئة

الاقتصادي لا تشمل دول مجلس التعاون الخليجي عن عام 2017، فالتحيزين وحدهما، وترغم العجز الكبير في شركتها الجاري 3.6%- من الناتج المحلي الإجمالي- عدلت معدلات نموها إلى الأعلى من 1.8% في تقرير سابق إلى مجلس التعاون الخليجي ونظير على الكويت، فضعف أسعار النفط عامل، وحالة عدم الاستقرار في المنطقة عامل آخر، ولكن تحول الكويت إلى النمو السالب في تبني أي سياسات إصلاح مالي واقتصادي. وحتى تلك الخطوات الخجولة والمنوطة التي اتخذتها في طريق الإصلاح، إما تم التخلي عنها أو في الطريق، هذا إلى جانب تخلفها في مؤشر مدركات الفساد وبينة ممارسة الأعمال والنفاسية والشفافية، ولابد من حد أدنى من الوعي والقلق تجنباً لبعض مخاطر المستقبل.

تتائج بنك الكويت الدولي - الربع الأول 2017

أعلن بنك الكويت الدولي نتائج أعماله، للربع الأول من العام الحالي، والتي تشير إلى

هو التحسن في قطاعي الصناعة والتجارة. الاقتصادات المتقدمة سوف ترفع معدلات نموها من 1.7% إلى 2% في عام 2016، إلى 2% في عامي 2017 و2018، أعلاها نمو هو الاقتصاد الأمريكي أكبر اقتصادات العالم، وبنحو 2.3% و2.5% في عامي 2017 و2018 على التوالي. والاقتصادات الناشئة والثامنة سوف ترفع معدلات نموها من 4.1% في عام 2016 إلى 4.5% و4.8% في عامي 2017 و2018 على التوالي، والدعم الرئيس سوف يأتي من النمو الاستثنائي للاقتصاد الهندي بنحو 7.2% و7.7% في عامي 2017 و2018. المنافسة في هي توقعات استمرار فقدان الاقتصاد الصيني لهامش من معدلات نموه لتتجه من مستوى 6.7% في عام 2016، إلى 6.6% في عام 2017، وإلى 6.2% في عام 2018. وإن

تقرير صندوق النقد الدولي حول النمو الاقتصادي صدر عن صندوق النقد الدولي بتاريخ 2017/04/18 تقرير حول النمو الاقتصادي، في أرقامه بعض التفاضل، حيث يتوقع للاقتصاد العالمي أن ينمو في عام 2017 بنحو 3.5% ارتفاعاً من معدل نمو بنحو 3.1% في عام 2016، ويستمر زخم النمو متصاعداً وبنحو 3.6% في عام 2018. والارتفاع المتوقع في معدلات النمو سوف يشمل الدول المتقدمة والاقتصادات الناشئة والدول متدنية الدخل، ومحرك ذلك النمو

طرف محاييد يعمل إسقاطات على الأرقام، بعدما لا يأس من اتخاذ أي قرار وفي أي اتجاه، إن كانت القناعة هي ضمان إستدامة المالية العامة للبلد ومعها استقراره مهما كانت سياساته المالية.

البورصة والانحسابات يدور جدل مستحق حول انسحاب شركات مدرجة من السوق الرسمي في البورصة، ونظراً لارتفاع عدد تلك الشركات المنسحبة أو تلك الراغبة في الانسحاب، يغلب على ذلك الجدل وضع تلك الظاهرة بأنها توجه سلبي، وقمنا من جانبنا برصد تلك الظاهرة بدءاً من تاريخ 2011/04/21 وهو التاريخ الذي بلغ فيه عدد الشركات المدرجة انقضاء، عند 217 شركة مدرجة، ورغم أن أي حكم قاطع حول هذه الظاهرة قد لا يكون دقيق، إلا أننا لازلنا نعتقد أنها تطور إيجابي ولصالح البورصة على المدى المتوسط.

وحتى تاريخ إعداد التقرير، بلغ عدد الشركات المدرجة التي انسحبت 42 شركة، وذلك التي حدد موعداً لانسحابها 9 شركات، ليلعب مجموعها 51 شركة، بينما أدرجت في السوق منذ ذلك التاريخ أيضاً، 8 شركات. وبلغت القيمة السوقية للشركات التي انسحبت عند إنسحابها إضافة إلى تلك الشركات المقرر إنسحابها كما هي قيمتها في 2017/03/31، نحو 1.308 مليار دينار كويتي، أي 4.6% من القيمة السوقية لكل السوق كما في نهاية الربع الأول من عام 2017، بينما نسبتها إلى العدد بتاريخ الزروة تبلغ 23.6%، أي أن معظمها شركات صغيرة، ومعظمها غير سائلة، وخاسرة. ضممتها نحو 6 شركات لا تنطبق عليها كل العناصر السلبية المذكورة، فقد تكون كبيرة نسبياً، أو رابحة، أو حتى الإثني، ولكنها لسبب ما، ليست سائلة وسعرها السوقي هابط من دون مبرر، بما يتنافى معه الغرض من إدراجها، لذلك كان قرار انسحابها.

وفي المقابل، أدرجت في السوق 8 شركات فقط، ولكن قيمتها السوقية كما في نهاية قيمتها السوقيّة، والتشريعية، بان زمن الإصلاح هو الآن، أي في زمن رواج سوق النفط، ولو استمعنا إلى ذلك الرأي، ومن أطراف عديدة، لما تعدت النققات العامة حاجز الـ 8 مليار دينار كويتي بحلول عام 2015. ذلك لو تحقق، أصبحت الكويت في منأى عن مازق عجز المالية

المالية العامة يمكنه عند مستوى أسعار النفط الحالية وادنى، ولكانت الكويت حالياً أقرب إلى وضع الترويق المالي، ذلك كله بات تاريخ، لن يجدي التحسر عليه، ولكن الأخطر هو، أن نقاسم الحكومة عن وقف هدر النققات، ومقترحات القوانين الشعبية التي يتبناها مجلس الأمة، يدفعان باتجاه أوضاع فزويلا السيئة، والخلاف في بلوغها كامن في التوسع، وهل هو عقد أو عقدين أو ثلاثة من الزمن، وحتى لا تتكرر خطيئة بدايات الألفية الحالية، لابد من أخذ إستراتيجية، يكلف خلالها

■ انسحاب الشركات

الصغيرة يقلل من

مخاطر التعامل

في البورصة ويزيد

مستوى الثقة في

تعاملاتها.

أوضح تقرير «الشال» الاقتصادي الأسبوعي أنه لم يقم بحصر عدد الاقتراحات بقوانين في مجلس الأمة التي تفرض الإبقاء على أسعار السلع والخدمات كما كان مستواها قبل ركود سوق النفط في خريف عام 2014، ولكنها برغمين، أي أكثر من 10، ذلك معناه حالة عامة من إنكار أن سوق النفط فقد نحو 60% من مستوى أسعاره، وأن ذلك الانخفاض في أسعار النفط حقيقة طويلة الأمد هذه المرة. والحجج الداعمة لملل هذا التوجه هي، أولاً، أن العجز المالي ليس حقيقياً وإنما دفتري، وثانياً، تشكيك بدستورية إجراءات تعديل الأسعار، وثالثاً، هي ذلك الجدل الذي لا ينتهي حول هدر الحكومة في نققاتها، والآخر في تقديرنا هو أقوى الحجج وهو لألسف صحيح، ونجاح تمرير تلك الاقتراحات بقوانين يملك زخماً كبيراً لأنها مقدمة من كل ألوان الطيف السياسي في مجلس الأمة، رغم حوة الخلاف الشاسع بينهم، بينما خطورتها كامة بان إستدامة ملل هذا الوضع المالية العامة مستحيل، ولندنا سوق يدفع مستقبلاً الغالبية بسدده من الناس العابدين. وتختصر أهداف هذه القوانين في إلغاء زيادة أسعار أو نوايا زيادة السلع أو الخدمات العامة مثل البنزين أو وحدة الكهرباء، وأخيراً، إمتد الأمر إلى فائدة فروض المتقاعدين والضغط لخفض سنن التقاعد، ولأن إهتمامنا واختصاصنا هو الجانب المالي والاقتصادي، نود التأكيد على حقيقة أن الموقف الحكومي ضعيف هو أمر لا جدال حوله، وأن الدفاع عن خفض الضرائب السلبية -الدعم- من دون حصة في استخدام الأموال، يجعلها دائمة التراجع، ولكنها تفرض أيضاً، بان الحكومة ليست الدولة، وأن الحفاظ على ديمومة الدولة هو مسئولية الجميع، لذلك من المفروض خوض عملية إصلاح على جبهتين، إصلاح جوهرى لجانب النققات

بحساب عسير لهدر الحكومة، وتعزيز تدريجي لجانب الإيرادات، والأهم هو بعض الترشيد في جانب الإستهلاك مادامنا نلشد إستدامة الدولة.

وفي بدايات الألفية الثالثة، قدم نخسج فاضح للسلطتين التنفيذية والتشريعية، بان زمن الإصلاح هو الآن، أي في زمن رواج سوق النفط، ولو استمعنا إلى ذلك الرأي، ومن أطراف عديدة، لما تعدت النققات العامة حاجز الـ 8 مليار دينار كويتي بحلول عام 2015. ذلك لو تحقق، أصبحت الكويت في منأى عن مازق عجز المالية العامة يمكنه عند مستوى أسعار النفط الحالية وادنى، ولكانت الكويت حالياً أقرب إلى وضع الترويق المالي، ذلك كله بات تاريخ، لن يجدي التحسر عليه، ولكن الأخطر هو، أن نقاسم الحكومة عن وقف هدر النققات، ومقترحات القوانين الشعبية التي يتبناها مجلس الأمة، يدفعان باتجاه أوضاع فزويلا السيئة، والخلاف في بلوغها كامن في التوسع، وهل هو عقد أو عقدين أو ثلاثة من الزمن، وحتى لا تتكرر خطيئة بدايات الألفية الحالية، لابد من أخذ إستراتيجية، يكلف خلالها

اسم الشركة	يوم الأربعة	يوم الخميس	الفرق	إقفال	الفرق
1. بنك الكويت الوطني	450.3	449.3	0.8	342.9	2016
2. بنك الكويت	201.3	203.2	(0.8)	195.0	2016
3. بنك الكويت العربي	365.9	366.7	(0.8)	349.7	2016
4. بنك الكويت	203.0	199.7	3.3	196.4	2016
5. بنك الكويت العربي	258.4	245.7	(12.7)	234.7	2016
6. بنك الكويت	408.9	399.4	9.5	361.0	2016
7. بنك الكويت	297.9	307.2	(9.3)	283.4	2016
8. بنك الكويت العربي	1,183.1	1,123.5	(59.6)	1,172.1	2016
9. بنك الكويت	407.6	412.9	(5.3)	379.3	2016
10. بنك الكويت	116.9	121.3	(4.4)	112.6	2016
11. بنك الكويت	356.6	356.6	0.0	251.3	2016
12. بنك الكويت	130.9	133.4	(2.5)	119.5	2016
13. بنك الكويت	924.8	913.7	11.1	1,114.2	2016
14. بنك الكويت	412.2	412.2	0.0	311.7	2016
15. بنك الكويت	54.7	54.7	0.0	61.7	2016
16. بنك الكويت	313.6	313.6	0.0	382.1	2016
17. بنك الكويت	180.2	191.5	(11.3)	170.9	2016
18. بنك الكويت	75.4	75.4	0.0	83.6	2016
19. بنك الكويت	131.3	134.0	(2.7)	145.0	2016
20. بنك الكويت	95.2	103.4	(8.2)	100.1	2016
21. بنك الكويت	183.3	203.9	(20.6)	191.7	2016
22. بنك الكويت	243.1	253.9	(10.8)	236.5	2016
23. بنك الكويت	1,554.4	1,514.2	40.2	1,433.4	2016
24. بنك الكويت	199.3	202.0	(2.7)	196.6	2016
25. بنك الكويت	109.0	107.2	1.8	109.0	2016
26. بنك الكويت	738.7	783.9	(45.2)	618.1	2016
27. بنك الكويت	173.9	183.9	(10.0)	149.9	2016
28. بنك الكويت	36.7	37.3	(0.6)	39.1	2016
29. بنك الكويت	192.9	199.8	(6.9)	172.4	2016
30. بنك الكويت	878.8	941.6	(62.8)	778.4	2016
31. بنك الكويت	137.3	137.3	0.0	145.8	2016
32. بنك الكويت	2,406.1	2,445.0	(38.9)	2,406.1	2016
33. بنك الكويت	634.8	666.0	(31.2)	541.1	2016
34. بنك الكويت	13.5	15.0	(1.5)	11.1	2016
35. بنك الكويت	886.2	916.1	(29.9)	822.1	2016
36. بنك الكويت	179.0	173.3	5.7	178.3	2016
37. بنك الكويت	90.0	92.0	(2.0)	89.0	2016
38. بنك الكويت	2,424.0	2,384.6	39.4	2,361.9	2016
39. بنك الكويت	839.8	828.4	11.4	887.2	2016
40. بنك الكويت	375.0	375.0	0.0	358.3	2016
41. بنك الكويت	310.3	334.8	(24.5)	302.4	2016
42. بنك الكويت	625.4	586.6	38.8	551.8	2016
43. بنك الكويت	229.9	236.8	(6.9)	222.6	2016
44. بنك الكويت	382.3	389.0	(6.7)	363.0	2016

الإشارات التالية المنتهية للبورصة 31 مارس 2017 على أساس سنوي